

بسم الله الرحمن الرحيم



واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 10 مايو 2005

مقدم من:

أ. لنا زياد صبيح

ماجستير إدارة الأعمال - كلية التجارة

الجامعة الإسلامية.

مايو 2005 م

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، ولتحقيق ذلك اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتوزيع استبانة على جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي الفلسطيني، والبالغ عددهم (52) عضواً، موزعين على ثلاث جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية)، وذلك بهدف التعرف على المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية، وقد كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها اعتماداً كبيراً على رسوم الطلبة، وأنها تعاني من عجز مالي، سبب لها الكثير من المشاكل في المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع) وكان مجال البحث العلمي من أكثر المجالات تأثراً بالأزمة المالية، واتضح من خلال الدراسة أيضاً، أن أكثر الأسباب مساهمة في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، غياب استراتيجية تمويلية واضحة تعتمدها الجامعات، وقلة دعم الحكومة للجامعات الفلسطينية، واعتماد الجامعات الفلسطينية على مصادر تمويلية غير ثابتة.

Abstract

This study aimed at exploring the reality of financing Palestinian academic instruction and these problems. To fulfill the aims of the study, the descriptive analytical. It was distributed for the society of the study, which consists of Palestinian universities council members in the Gaza Strip (52) members, they are spreading on three universities (Al-Azhar, Al-Aqsa, and Islamic university) that aimed to know the problems which finding the financial crisis in the Palestinian academic, it's caused, and the financial policy that depend on its academic, The study appeared that academic depend widely in tuition and it's suffer in financial pinch that caused the most problems in fields (management, academic, scientific study, equipments and society service) but the scientific study is the most fields that affect in the financial crisis, also the most caused that finding the financial crisis in the Palestinian academic is absence of financing strategic in clearly that depend on the academic, the lack of sharing from government, and depending Palestinian academic on change financing source

المقدمة:

يمثل التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مروده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر .

ويواجه التعليم الجامعي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية، ذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي و موضوعاته، والتقدم التكنولوجي الهائل، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات(أبو النصر وآخرون، 2002). لذلك أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم، تواجه تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدمها، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوعية المناسبين(بدر، 1999)، ذلك لأن المال عصب كل مشروع، وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها للجامعات، ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة، وتتناسب مع حجم العمل المنوط بها. ونقص الأموال في الجامعات أوجد العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المعدات والأجهزة) وهذا بالطبع يؤثر سلباً على جودة التعليم الجامعي، ذلك لأن الجامعات في ظل هذه المشاكل تكون عاجزة عن تطوير وتحسين مستواها ورفع كفايتها التعليمية.

من الواضح أن من أهم المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي هي مشكلة تمويل التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة ومطالب البحوث والتحضيرات والمعامل فلم تعد رسوم الطلبة أو الهبات و التبرعات أو الأوقاف الخيرية كافية كمصادر لتمويل التعليم الجامعي. وقد نال هذا الموضوع اهتمام كثير من الباحثين فهناك من حاول الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم كدراسة زاهر (1998). وقد عقد ندوات دولية، وإقليمية، ومحلية لبحث قضية تمويل التعليم، ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في عام (1998) حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، ومؤتمر اليونسكو الخاص بالتعليم في الدول العربية، الذي عقد في بيروت عام (1998)، ومؤتمر اتحاد الجامعات العربية الخاص بإدارة وتمويل التعليم ، الذي عقد في بيروت عام (2000).

ولما كان المجتمع الفلسطيني يعاني من أوضاع سياسية، واقتصادية متدهورة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، الذي يمارس أبشع صور القمع، والإرهاب، ويحاول جاهداً تضيق الخناق على أبناء شعبنا، عن طريق فرض حصار اقتصادي عليه، وذلك بالتحكم بنقاط العبور، والصادرات والواردات، والتدمير المنهجي للمصانع، والمزارع في الضفة الغربية، وقطاع غزة، كل ذلك يؤثر بشكل مباشر على العمالة الفلسطينية، وأوجد نسبة بطالة عالية وصلت في الضفة الغربية ما يقارب (48%)، وفي قطاع غزة ما يقارب (65%).. وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر، وغير مباشر على تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، ذلك لأن معظم الجامعات الفلسطينية يعتمد تمويلها الجاري على رسوم الطلبة، فقد وصلت نسبة اعتمادها على رسوم الطلبة ما يعادل (56%)، حسب دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، والتي أكدت أن (70%) من الطلبة يعتمدون على أهاليهم، وأقاربهم في تمويلهم للتعليم (ماس، 2001)، وهذا مؤشر يشير إلى خطورة الوضع المالي للجامعات الفلسطينية، من هنا تبلورت مشكلة الدراسة وهي:

مشكلة الدراسة: في ضوء ما سبق تحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

❖ ما واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة؟
- 2- ما أسباب الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليها؟
- 3- ما السياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟
- 4- ما أهم المشكلات التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليها؟
- 5- ما الحلول المقترحة للحد من الأزمة التمويلية للجامعات الفلسطينية في قطاع غزة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- الوقوف على واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة.
- 2- التعرف على أسباب الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
- 3- محاولة تحديد السياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
- 4- الكشف عن أهم المشكلات التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية.
- 5- تقديم بعض الحلول للحد من الأزمة التمويلية للجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1- كونها محاولة للكشف عن واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة، وأهم المشكلات التي أوجدتها الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية، وأسباب هذه الأزمة.

2- يمكن أن يستفيد من نتائج الدراسة القائمون على الجامعات الفلسطينية، والتعليم العالي.

3- تفتح الدراسة الطريق أمام الباحثين التربويين، والتجاربيين، لإجراء المزيد من الدراسة حول اقتصاديات التعليم.

حدود الدراسة:

- **الحد البشري:** القائمون علي التعليم الجامعي في قطاع غزة وهم يمثلون جميع أعضاء مجالس الجامعات الفلسطينية (الأزهر، الأقصى، الإسلامية) والبالغ عددهم (52) عضواً.
- **الحد المؤسسي:** جامعات قطاع غزة وتشمل (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى).
- **الحد الزمني:** تم الإطلاع على ميزانية الجامعات الثلاثة سابقة الذكر للعام 2001/2002م. وتم تطبيق الاستبانة علي أفراد عينة الدراسة في العام 2003/2004م

مصطلحات الدراسة:

هناك بعض المصطلحات، قامت الباحثة بتبنيها، والبعض الآخر بتعريفها إجرائياً، فمن هذه المصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة ما يلي:

أ- التمويل:

تبنت الباحثة تعريف صائغ (2000، ص631) للتمويل: "تعبئة الموارد النقدية، وغير النقدية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين، والمحافظة على استمراريته، و تطويره لتحقيق أهدافه الحالية، والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة و فعالية".

ب- تمويل التعليم:

تبنت الباحثة تعريف أبو الوفا وزميليه (2000، ص68) لتمويل التعليم "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلي المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها، بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة".

ت- التعليم الجامعي:

هي المرحلة التي تلي الثانوية العامة التعليم الثانوي و تتمثل في الجامعات بكلياتها المختلفة وتقبل الحاصلين علي شهادة إتمام الثانوية العامة، ومدة الدراسة فيها تتراوح ما بين 4-6 سنوات، وتمنح خريجها درجة البكالوريوس أو الليسانس، الدبلوم، والماجستير.

ث- المشكلة:

هي موقف أو ظاهرة تتكون من عدة عناصر متشابهة ومتداخلة يكتنفها الغموض، ويواجهها الفرد أو الجماعة، وحلها يتطلب تحليلها والتعرف على عناصرها، وأسبابها والظروف المحيطة بها، قبل الوصول إلى القرارات المناسبة بشأنها(العاجز، 2001: 214).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع تمويل التعليم الجامعي، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ويمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

1- أجرى زاهر (1998) دراسة بعنوان " تطوير إدارة وتمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة"، هدفت الدراسة إلي التعرف إلى واقع إدارة وتمويل التعليم الجامعي المصري، واستعراض أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة وتمويل التعليم الجامعي، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أهم الاتجاهات العالمية لتمويل التعليم هو إعطاء الجامعات أقصى درجات الاستقلال والحرية للتصرف في التمويل المخصص لها من الدولة وفقاً لمتطلبات التعليم الجامعي أو معايير الكفاءة، وتمويل التعليم من مصادر غير تقليدية، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطوير تمويل التعليم الجامعي المصري فمن هذه المقترحات: العمل على تشجيع المشاركة الشعبية، و دراسة تفعيل الوحدات ذات الطابع الخاص لإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه وتطويرها لتحقيق مفهوم الجامعة المنتجة. إنشاء مراكز بحثية كبيرة تنبع الجامعات.

2- قام بدر (1999) بدراسة حول "أزمة تمويل التعليم العالي في الجامعات في الأردن الواقع والحلول" تم خلالها التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في الأردن من حيث المصادر المختلفة ومدى إسهام كل منها في التمويل. وإبراز مشكلة التمويل المتعلقة بتفاقم العجز في موازنات الجامعات الحكومية، والتعرف على الأسباب التي تكمن وراء هذا العجز. ووضع عدد من الاقتراحات والحلول الممكنة للمشكلة. وذلك من خلال المنهج الوثائقي. وتوصلت الدراسة إلي أن سبب عجز التمويل في الجامعات الأردنية، زيادة أعداد الطلبة، واقتراض الجامعات، وأن أكثر المصادر التي تعتمد عليها الجامعات الأردنية هي رسوم الطلبة، والمصادر الذاتية، والتبرعات والهبات والمنح الخارجية. وقد قدمت الدراسة مجموعة من

الاقتراحات والحلول الممكنة علي هيئة توصيات منها: ضرورة تخفيض نسب الالتحاق، والإفادة من تكنولوجيا التربية، واستخدام نظام القروض. وتشجيع التمويل الذاتي.

3- أعد كلاً من حماد والبشير (2000) دراسة بعنوان: "تمويل التعليم في الدول العربية طرق غير تقليدية" قاما خلالها بفحص تمويل التعليم العالي في الدول العربية مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة، كما تناولت دراستهما الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتها بالدول الصناعية الرئيسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية وهذا يدل على مدى اهتمام الدول الصناعية بالتعليم العالي، وأظهرت الدراسة أن إنفاق الدول الصناعية على البحث العلمي قد تجاوز الملايين إلي المليارات من وحدات النقد الوطنية وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت في الدول الثلاث (اليابان، الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية) ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير كانت في الدول الصناعية فوق مستوى (1%) في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز (2%) من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية عام (1996م) و قدم الباحثان عدة توصيات منها: ترشيد الإنفاق ودعم وسائله، والتجديد في وظائف التعليم الجامعي الأردني: عن طريق جعل الجامعات مراكز إنتاج وتقديم الخدمات الاستشارية، وتوظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية في تمويل التعليم، والعمل على استغلال أموال الوقف للتعليم.

4- قدم صائغ (2000) دراسة بعنوان: "تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي. كان من أهم نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كبيراً في تمويلها على التمويل الحكومي، وتعتمد بشكل جزئي على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف، وقد قدم الباحث مجموعة من البدائل الممكنة لتنويع مصادر التمويل منها: تشجيع التبرعات، وإنشاء معاهد البحوث والاستشارات لتكون واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة. وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من التراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف

5- أعدت رحمة (2000) دراسة حول "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها" وقد توصلت الدراسة إلى أن نمو الإنفاق أقل من المعدل المطلوب لتوفير

الاحتياجات التعليمية، وأن كفاية التمويل قد تراجعت وأصبحت دون الحدود الوسطى في عدة دول ودون المستوى المطلوب في بقية الدول. واتضح من خلال الدراسة أيضاً أن أهم أسباب تراجع كفاية التمويل: الاعتماد على التمويل الحكومي والظروف السياسية والدفاعية والاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول العربية. وقد تبين أيضاً أن شح التمويل قد ترك آثاراً سلبية على مدخلات التعليم العالي وعملياته ومهامه ومخرجاته. وقدمت الدراسة اثني عشر بديلاً يمكن الاستفادة منها في تحسين التمويل وأضافت عدة سيناريوهات للحوار واختيار ما يناسب كل دولة، وأوصت الدراسة بأن تقوم الجامعات بدراسة أوضاع تمويلها وكفايتها، ودراسة البدائل والسيناريوهات المقترحة واختيار ما يناسبها.

6- أجرى كلاً من الخشاب والعناد (2001) دراسة بعنوان: "التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته". هدفت الدراسة إلى توضيح واقع التعليم العالي في البلدان النامية وتشخيص المشكلات المالية التي تواجهه. وتحديد السبل المناسبة للاهتمام بزيادة موارد التمويل. ودراسة نتائج تطبيق التجربة في جامعة بغداد والسبل التي اعتمدها في هذا المجال. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الدول النامية هي مشكلة تمويل التعليم، وأن جامعات الدول المتقدمة والدول النامية تحاول معالجة الانخفاض في الموارد المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة عن طريق اعتماد أسلوب التمويل الذاتي لكثير من نشاطاتها وقد أظهرت الدراسة أن هناك أساليب متعددة للتمويل الذاتي كالنشاطات التعليمية (المسائية، الموازية، والتعليم بفترة أي التعليم بفترة زمنية متقطعة دون وضع سقف زمني للدراسة لقاء أجور يدفعها الطلبة المسجلون) والاستشارية والخدمية، وأوضحت الدراسة أن تجربة جامعة بغداد تميزت باعتمادها أساليب متعددة للتمويل الذاتي، وحققت من خلالها موارد مالية كومت نسبة (41%) في عامي 1997-1998 (37%)، وفي عام (1999م) من موازنتها المقررة من الدولة. وقد قدم الباحثان مجموعة من التوصيات منها: ضرورة تبني توجه الجامعة المنتجة وضرورة الاهتمام بالتعليم العالي في الدول النامية، وتخصيص حصة مناسبة من الدخل القومي للإنفاق على التعليم العالي، وعلى الدول النامية وضع سياسات مناسبة لتحقيق إيرادات مالية مناسبة خارج ميزانية الدولة من خلال التمويل الذاتي.

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

1. أشارت الدراسات السابقة أن مشكلة تمويل التعليم مشكلة عالمية وإقليمية ومحلية.
2. اعتماد كثير من الجامعات على الحكومة في تمويل التعليم خصوصاً الدول العربية.

3. أظهرت الدراسات أن هناك تراجعاً في الدعم الحكومي للجامعات.
4. أشارت الدراسات السابقة إلى ضرورة البحث عن صيغ لتمويل التعليم مع استمرار الدعم الحكومي في المرحلة الأولى.
5. أوضحت الدراسات السابقة أن الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات بصورة عامة أثرت سلباً على المدخلات، والعمليات والمخرجات التعليمية.

الإطار النظري:

• مفهوم التمويل لغة واصطلاحاً:

التمويل لغة: جاء في المعجم الوسيط (1977، ج2/ص892) مَالٌ-مَوْلًا- ومَوْلًا: كثر ماله، ومال فلاناً: أعطاه المال.

وتعني (مَوْلَه): قدم له ما يحتاج من مال. و(المال): كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان. وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: أي ذو مال.

وجاء في المعجم الوسيط (1977، ج2/ص892)، أن (الممول): من ينفق على عمل ما: أي دافع الضرائب محدثة.

التمويل اصطلاحاً: تعددت التعريفات الخاصة بالتمويل

- فقد عرف هندي (1986، ص187) التمويل على أنه: "تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي".

- وعرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه: "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع" (حميد، 2000: ص16).

- ويعرف بأنه: "مجموعة الوظائف الإدارية في الشركة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول قدر الإمكان، وتستطيع في الوقت نفسه مواجهة التزاماتها المالية عندما تحين مواعيدها" (عبد الله، 1980: ص18).

- ويرى صائغ (2000، ص631) أن التمويل هو "تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية".

يتضح من خلال استعراض بعض تعريفات التمويل أن تعريف كل من هندي (1987)، ودائرة المعارف البريطانية (2000)، يركز على الجانب الاقتصادي للتمويل، ويعبر عنه كوظيفة

اقتصادية، أما تعريف عبد الله (1980) فإنه يعبر عن التمويل كوظيفة إدارية وذلك لأنه يركز على كيفية إدارة هذه النقود والأموال بحيث تحقق الأهداف المنشودة. وترى الباحثة أن تعريف صائغ (2000) هو الأشمل من بين هذه التعريفات، ذلك لأنه جمع بين الوظيفة الإدارية والاقتصادية للتمويل، وقد اعتمدت الباحثة هذا التعريف لكونه الأشمل والأوسع لمفهوم التمويل.

• مفهوم تمويل التعليم:

لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لتمويل التعليم ولقد كانت هناك اجتهادات شخصية لتعريف تمويل التعليم من قبل بعض الباحثين في مجال اقتصاديات التربية، من هذه الاجتهادات ما يلي:

- عرف الحبيب (1981، ص170) تمويل التعليم بأنه "كل ما يستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم".

- كما يقصد بتمويل التعليم عند غانم (2000، ص259) أنه " إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية، والبحثية والاقتصادية".

- أما أبو الوفا وزميله (2000، ص68) فيرون أن المقصود بتمويل التعليم هو " مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة".

من الواضح أن تعريف أبو الوفا وزميليه كان الأشمل من بين التعريفات السابقة، لهذا تميل الباحثة إلى تبني هذا التعريف، ذلك لأن تعريف أبو الوفا وزميله (2000) يركز على الجانب الاقتصادي والإداري للتمويل، بينما تعريف كل من الحبيب (1981) وغانم (2000) يؤكد على الجانب الاقتصادي للتمويل وهو رصد وجمع الموارد المادية والعينية من أجل المؤسسات التربوية، دون التركيز على الجانب الإداري فيها.

• مصادر تمويل التعليم:

من خلال التعريفات السابقة وجد أن كلها تؤكد على أن المقصود بتمويل التعليم هو توفير الموارد النقدية وغير النقدية للمؤسسات التربوية، من مصادر مختلفة.

وتعني مصادر التمويل " تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها " (هندي، 1998: ص5).

أما مصادر تمويل التعليم فيقصد بها " الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم " (التركي وآخرون، 1962: ص225). والتعليم الجامعي يستمد موارده المالية من

مصادر و جهات عديدة منها: المصادر الحكومية، المصادر الخاصة، المصادر الخارجية، المصادر الذاتية، الأوقاف، وفيما تفصيل موجز عن كل مصدر من هذه المصادر:

■ المصادر الحكومية:

ويتخذ التمويل الحكومي عدة أشكال، إما أن يتم بصورة مباشرة، أو عن بصورة غير مباشرة:

أ- التمويل الحكومي المباشر:

تلجأ الحكومات بتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة (إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدخل القومي للتعليم، ويتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي.

وتتكون الميزانية من بنود متعددة، تنقسم إلى قسمين:

1. **نفقات ثابتة:** تشمل ثمن المباني، المعدات، التجهيزات، والأثاث" (حجي، 2000: ص65)
2. **نفقات دورية:** تشمل المرتبات والأجور ونفقات الصيانة والإصلاح وغيرها" (حجي، 1998: ص88).

ب- التمويل الحكومي غير المباشر: يتخذ هذا النمط من التمويل عدة أشكال منها:

1. **فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم الجامعي:** تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، " ففي بريطانيا مثلاً تفرض رسوم على السجائر والمشروبات الكحولية لتمويل التعليم العالي" (سلمان، 2000: ص28)
2. **القروض:** لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم الجامعي، "فقد شكلت القروض المقدمة من البنك الدولي خلال الفترة (1962 - 1977 م) ما نسبته (18% من موازنات التعليم في أمريكا اللاتينية) (شعت، 1997: ص12).
3. **تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات:** قامت بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على مؤسسات، لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى" (جربوع، 2000: ص419).

■ المصادر الخاصة:

أصبح تمويل التعليم الجامعي يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الحكومة لهذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات، وسمحت للجامعات بفرض رسوم على الطلبة، وقبول الهبات والتبرعات، وفرض ضريبة على الخريجين وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ- الرسوم الدراسية:

لجأت بعض الجامعات إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة، وقد دعم هذا التوجه للجامعات البنك الدولي حينما أصدر تقريراً بعنوان " أولويات وإستراتيجيات من أجل التعليم في يناير عام (1995م)، حيث طرح فيه ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل في مرحلة التعليم العالي مع إمكانية الاستفادة من نظم الإقراض الطلابي والسماح ببعض المنح الدراسية للطلاب الفقراء والمتفوقين " (نوفل، 1995:ص9)، وتقوم فكرة فرض رسوم دراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة الطالب، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة، ويكون ذلك إما مباشرة، أو في وقت لاحق.

ب- التبرعات والهبات المحلية:

هي عبارة عن: "المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية في ميدان التعليم" (حسانين، 1989:ص45). وهذه المجهودات إما أن تقدم للطلاب مباشرة: " كما هو الحال في اليابان وإندونيسيا والصين " (سلمان، 2000:ص12) أو تقدم للجامعة مباشرة: عن طريق مساعدات مالية للجامعة، فقد وصلت التبرعات المالية التي استلمتها جامعة بكين من أثرياء هونج كونج حوالي عشرة ملايين دولار أمريكي (الخشاب والعناد، 2001:ص37) ريق تشييد الأبنية اللازمة للجامعة، " وقد أدت مجهودات الجمعية الخيرية الإسلامية إلى إنشاء جامعة بيروت العربية في لبنان " (حسانين، 1989:ص245).

ت- ضريبة الخريج:

وهي ضريبة يرى (Wood hall) " أن فرضها على دخل الخريج، يعود على الجامعة بعوائد هامة، إلا أنه ترافق هذه التجربة صعوبات قانونية ودستورية وإدارية، كعدم إمكانية تحقيقها على الشخص الموظف ذاتياً، ومن بين الدول التي اعتمدها أستراليا" (شعت، 1997:ص27).

ث- ضريبة أرباب العمل:

"وهي ضريبة تفرض على المؤسسات المستفيدة من مخرجات التعليم وتدفعها الشركات حسب عدد الخريجين العاملين فيها، ومن الدول التي لجأت إلى هذه الطريقة، غانا والصين حيث قامت الشركات باقتطاع جزء من رواتب العاملين فيها لسداد قروضهم" (شعت، 1997:ص27).

■ المصادر الخارجية:

هناك مصادر تمويلية أخرى تعتمد عليها العديد من جامعات العالم، بجانب المصادر الحكومية والخاصة، وهي المصادر الخارجية، حيث تتلقى كثير من البلدان النامية إعانات من بلدان أو منظمات عالمية، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، أو عن طريق

مؤسسات ومنظمات متعددة. وتشمل هذه المساعدات مساعدات فنية، أو مساعدات مالية، وتتضمن المساعدات الفنية تقديم بعض المعلمين، والأساتذة، من قبل الدولة المتبرعة، أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد أجنبي، أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التي قد تقدمها بعض الدول (عبد الدايم، 1977: ص364).

من أهم المنظمات الدولية في مجال المساعدات للتعليم، المنظمات المتعددة الأجناس مثل: البنك الدولي وفروعه، البنك الأمريكي للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، منظمة اليونيسكو، منظمة الصحة العالمية، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة.

■ المصادر الذاتية:

لجأت كثير من جامعات الدول الأوروبية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعني: "قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتحسن من مستوى التدريسيين العاملين فيها" (غانم، 2000: ص289) جامعات الأوروبية التي لجأت إلى هذا الأسلوب، جامعة ورك البريطانية (Warwick University) التي استطاعت زيادة مواردها ذاتياً من (31%) عام (1970م) إلى (62%) من مجموع مواردها المالية عام (1995م) أي بزيادة مقدارها (100%).

والتمويل الذاتي ضمن إطار الجامعة المنتجة له عدة أساليب، كأسلوب التعليم الممول ذاتياً (الدراسات المسائية، والتعليم الموازي)، وخدمة المجتمع لقاء مردود مالي (التعليم المستمر والتدريب، والاستشارات العلمية)، والنشاطات الإنتاجية، وفيما يلي تفصيل موجز لكل أسلوب من هذه الأساليب:

التعليم الممول ذاتياً:

أ. الدراسات المسائية (التعليم الموازي):

تعتمد فكرة الكليات المسائية على " توفير فرصٍ جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجور " (الدليمي، 2000: ص128).

ويتميز هذا الأسلوب " بانخفاض معدلات القبول مقارنة بالدراسات الصباحية، وعدم التقييد بالعمر وإتاحة الفرصة لغير القادرين على التفرغ للدراسة الصباحية " (الخشاب والعناد، 2001: ص39). ومن الدول العربية التي لجأت جامعاتها الرسمية إلى هذا الأسلوب العراق والأردن.

ب- خدمة المجتمع:

تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي، فمن الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

1. التعليم المستمر والتدريب: حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل، من خلال توضيح أحدث ما توصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها في حقل العمل على أن يدفع المشاركون بتلك الدورات أجوراً مناسبة للجامعة " (الخشاب والعناد، 2001: ص 41). وتنظم الدورات والأنشطة عن طريق وحدة في الجامعة تسمى بوحدة التعليم المستمر، تقوم بتنسيق ومتابعة تنفيذ النشاط للكليات المختلفة في هذا المجال (الخشاب والعناد، 1996: ص 111).

2. الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية): شرعت كثير من الدول عددا من القوانين، أتاحت فيها الكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات. وتقوم هذه المكاتب على أساس " تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض " (الدليمي، 2000: ص 30).

ت- النشاطات الإنتاجية:

كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة، وتقوم ببيع تلك المنتجات، والإفادة من مواردها المالية في تعزيز موازنة الجامعة، فهناك على سبيل المثال، كليات مثل الطب البيطري والزراعة والهندسة وغيرها يمكن أن تستغل مزارعها أو ورشها كمراكز إنتاج متطورة.

■ الأوقاف:

اتجهت كثير من جامعات العالم في الوقت الحالي إلى التبرعات والأوقاف لاعتمادها مصدراً من مصادر التمويل في ظل التراجع في التمويل الحكومي وانتشار البطالة، فقد اعتمدت سياسة بعض الجامعات في سنغافورة منذ بداية التسعينات على تنمية مواردها الخاصة وتقليل الاعتماد على الحكومة، "وفي ظل هذه السياسة استطاعت جامعتان هناك في عام (1991م) الحصول على أوقاف لتمويل التعليم بها تصل قيمتها إلى بليون دولار أمريكي، ومن ثم ألزمت الحكومة نفسها بتقديم (250) مليون دولار للجامعات في شكل أوقاف خلال السنوات الخمس التالية، واستطاعت أن تحصل على مثل هذا المبلغ من مصادر غير حكومية" (الهلاي، 2003: ص 151).

● مشاكل التمويل:

لقد واجهت كثير من الجامعات مشاكل كثيرة حالت دون تحقيقها لأهدافها، كان من أهمها مشكلة توفير الموارد المالية، وقد نجم عنها كثير من المشاكل التي أثرت على وظيفة الجامعة، منها ما يتعلق بالمجال الأكاديمي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والأجهزة والمباني والتجهيزات.

أ- المشاكل المتعلقة بالمجال الأكاديمي:

إن نقص تمويل التعليم الجامعي أثر سلباً على الأداء الجامعي، مما أدى إلى تراجع الصفات والكفاءات الأكاديمية والتربوية، وسبب هجرة الكفاءات العالية إلى المراكز أو الجامعات الأعلى والتي تعطي رواتب أفضل فهذا سبب نقصاً في أعداد الهيئة التدريسية" (رحمة، 2000: ص9).

ب- المشاكل المتعلقة بالبحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي وظيفة من وظائف الجامعة، وللنهوض بالعملية التدريسية لأي جامعة لا بد من تشجيع البحث العلمي، ذلك لأنه "لا يوجد تعليم جيد ما لم يوجد بحث علمي متطور، وهاذف يعمل على حل مشاكل المجتمع، بأسلوب علمي وتكنولوجيا متطورة" (غنيمة، 2002: ص39).

لذا هناك الكثير من الدول المتقدمة التي تدعم البحث العلمي بمبالغ ضخمة، فقد وصلت نسبة ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي، والتطوير حوالي (2.9%) من إجمالي الناتج القومي المحلي، وفي اليابان حوالي (3%) من إجمالي الناتج القومي المحلي، في حين لم تصل هذه النسبة إلى أكثر من (0.2%) من إجمالي الناتج القومي المحلي في أي دولة من الدول العربية (حماد والبشير، 2000: ص98) وتعتبر أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار الجامعات العربية من أضعف الأنشطة الجامعية، والتي لا تمثل أكثر من (5%) من أعباء هيئة التدريس الجامعي، فيما يصل هذا المؤشر إلى (33%) من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة" (بويطانة، 1987: ص5). وقد وصل عدد الباحثين العرب في الجامعات العربية في عام (1998م) إلى (19101) باحث، في حين كان المركز القومي الفرنسي وحده يضم (31) ألف باحث.

ت- المشاكل المتعلقة بالأجهزة والمباني والمعدات:

نقص تمويل التعليم يمس عددا من المدخلات التعليمية، من ضمنها المباني وتأثيرها وتجهيزها بالمخابر والأجهزة ومواد التعليم والتدريب الحديثة. هذا يؤثر سلباً على العملية التعليمية فيسبب "هدرا في كفاءة التطبيق العلمي والربط بين النظرية والتطبيق، في التعليم الجامعي والعالي" (غنيمة، 2002: ص134).

ذلك لأن قلة المباني تسبب كثافة في الشعب، وتساهلاً في ضبط الطلبة، وازدحاماً في الجدول الدراسي، وجداول الامتحانات، وقلة الأجهزة تؤدي إلى تحويل بعض الدروس إلى محاضرات جماهيرية والاكتفاء بالسبورة السوداء والطباشير بدلاً من التجهيزات ذات الأنظمة الضوئية والصوتية، والكمبيوترات، والشفافيات (غنيمة، 2002: ص34).

ث- المشاكل المتعلقة بخدمة المجتمع:

تعتبر الجامعة إحدى المؤسسات التربوية الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لصالح أبناء المجتمع، لذا من البديهي أن ترتبط الجامعة بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً وأن تكون العلاقة بينهما علاقة متأثر وتأثير، وأن تقوم الجامعة بتقديم خدمات للمجتمع ومواكبة التطور التكنولوجي، ذلك من خلال الاستشارات العلمية التي تقدمها للمؤسسات والمصانع، والتعليم المستمر، ولكن الأزمة المالية التي تعاني منها بعض الجامعات حالت دون تحقيق ذلك وأصبحت "أعمال خدمة المجتمع استثمارات مرغوباً فيها لتحسين دخل هيئة التدريس من جهة وموارد المؤسسة من جهة أخرى" (رحمة، 2000: ص41).

■ أسباب الأزمة المالية:

إن ندرة الموارد المالية للتعليم تقف حائلاً دون تحقيق الدول طموحها التعليمي لذلك قد تضطر الدول إلى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل فإنجلترا على سبيل المثال لم تستطع أن تحقق أملها في مد سن الإلزام حتى السادسة عشرة في عام (1970م)، والولايات المتحدة مع غناها تطمح في زيادة أعداد طلاب الكلية المختلفة ورفع مستوى مدارس الزوج، والبلاد العربية تسعى جاهدة لتعميم التعليم الأساسي وحددت أكثر من مرة أهدافاً للقضاء على الأمية، وما زالت تسعى للقضاء عليها" (مرسي، 1998: ص121).

ويعود سبب المشاكل المالية التي تواجهها النظم التعليمية إلى زيادة النفقات في مقابل ندرة

الموارد المالية ويرجع سبب زيادة النفقات إلى:

أ- "انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونكافؤ الفرص التعليمية" (حجي، 1998: ص48).

ب- "التقدم التكنولوجي السريع في العلم، وزيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية" (السيديه وباطويح، 2001: ص451).

ت- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي وذلك نتيجة لمتغيرات من خارج التعليم ومن داخله أهمها كما ذكرها إبراهيم وآخرون (1991، ص221):

- 1- التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم المالي وانخفاض قيمة بعض العملات.
 - 2- تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتببات، ومواد تعليم وكتب، وصيانة، وكهرباء، ورعاية، ونقل ونشاط وترويج ومنح ومكافآت.
 - 3- تزايد المصاريف الرأسمالية من أراضٍ ومبانٍ وإنشاءات وبيع معمرة.
- ث- التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التي كانت تحصل عليها بمبالغ أقل (رحمة، 2000: ص38).
- ج- ارتفاع كلفة المشروعات التربوية، وافتقار سياسات ترشيد الإنفاق، وغياب التخطيط بعيد المدى (السنبلي، 2002: ص7) هذه الأسباب وما سبقها ساهمت كلها مجتمعة في إيجاد الأزمة المالية في كثير من الجامعات العالمية والإقليمية والمحلية.

الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحديد مستوى ودرجة تأثير الأزمة المالية على بعض المجالات الجامعية، وتحديد مستوى ودرجة مساهمة بعض الأسباب في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، ومعرفة رأي الباحثين في السياسة التمويلية للجامعات الفلسطينية، وتحديد مستوى ودرجة مساهمة بعض الحلول في الحد من الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية.

إجراءات الدراسة الميدانية

أ- **منهج الدراسة:** اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ذلك للتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، ومشكلاته، ويقصد بالمنهج الوصفي: "هو المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً، أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها" (الأغا والأستاذ، 2000: ص83). وقد تم التركيز في دراسة الواقع، ومشكلاته على كل من:

- الوضع المالي لكل جامعة من الجامعات الفلسطينية الثلاث (الأزهر، الأقصى، الإسلامية) و ذلك من خلال الإطلاع على الوثائق الخاصة بميزانية كل جامعة من هذه الجامعات.
- المشاكل المالية التي أوجدتها الأزمة التمويلية.
- أسباب الأزمة التمويلية.
- السياسة التمويلية التي تعتمد عليها الجامعات الفلسطينية.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء مجالس الجامعات الفلسطينية الثلاثة في قطاع غزة، وهم جامعة (الأزهر، الأقصى، الإسلامية) والبالغ عددهم (52) عميداً بواقع (18) عميداً من جامعة الأزهر، (14) عميداً من جامعة الأقصى، (20) عميداً من الجامعة الإسلامية. تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد المجتمع الأصلي والبالغ عددهم (52) عميداً من أعضاء مجالس الجامعات الفلسطينية الثلاثة في قطاع غزة، وقد تم توزيع (52) استبانة، بلغ مجموع الاستبيانات التي تلقتها الباحثة بالفعل (33) استبانة فقط بنسبة 63.46%.

ت- أداة الدراسة:

في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيقها استخدمت الأداة التالية: استبياناً موجهاً إلى جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي في جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية).

وقد تضمنت الاستبانة أربعة محاور رئيسة تمثلت في:

- **المحور الأول:** أسباب الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية، ويندرج تحت هذا المحور 28 سبب.
 - **المحور الثاني:** سؤال مفتوح حول السياسة التمويلية للجامعات الفلسطينية.
 - **المحور الثالث:** المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية ويندرج تحت هذا المحور (5) مجالات جامعية، مع ذكر لهذه المشاكل
 - **المحور الرابع:** حلول مقترحة للحد من الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية، ويندرج تحت هذا المحور (26) اقتراح.
- ث- صدق الاستبانة:**

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الميدان التربوي خاصة من أساتذة التربية، والتجارة، ذلك للحكم على مدى شموليته وصلاحيته في قياس ما وضع لقياسه، وقد اتفقت آراء المحكمين في معظم فقرات الاستبانة، واختلف في بعضها، ومنهم من أضاف إلي فقراتها، وقد قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي أوصى المحكمون بإجرائها من حذف بعض الفقرات وإعادة صياغة بعض الأسئلة، وقد اعتبرت موافقة المحكمين على فقرات الاستبانة وأسئلتها بعد تعديلها بمثابة صدق الاستبيان.

ح- ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، حيث وجد أن معامل الثبات وصلت قيمته حوالي (0.90) وهي درجات ثبات مناسبة يمكن أن تطمئن إليها الباحثة.

أولاً: واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني في قطاع غزة.

سيتم عرض إيرادات ونفقات والعجز المالي لكل جامعة من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة كل واحدة على حدة، وذلك من خلال الإطلاع على الوثائق والبيانات المتعلقة بكل من جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية):

1- جامعة الأزهر

أنشئت جامعة الأزهر في عام (1991م) بقرار من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس أبو عمار، وقد بدأت جامعة الأزهر بكليتي الشريعة والقانون (كلية الحقوق الآن) والتربية (وزارة التعليم العالي، 1998:ص19). وفي عام (1992م) تم إنشاء أربعة كليات أخرى: الصيدلة، الزراعة، الآداب والعلوم الإنسانية، ثم أضيفت لها في عام (1993م) كلية سابعة هي الاقتصاد والعلوم الإدارية، وفي عام (1997م) تم إنشاء كلية العلوم التطبيقية. وهي تشكل تمهيدا لإقامة كلية الطب الفلسطينية، وفي عام (2001م) تم افتتاح كلية عاشره بالجامعة وهي كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات (جامعة الأزهر، 2004: ص13).

وتعتمد جامعة الأزهر في تمويلها على عدة مصادر تمويلية كالتالي:

■ المصادر الحكومية:

عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم جامعة الأزهر بطريقة مباشرة، وغير مباشرة، حيث قامت في عام (2002م) بمنحها منحة (تمويل المشاريع) والتي بلغت حوالي (296.436) ديناراً أردنياً، أي ما نسبته (5.66%) من إجمالي الإيرادات الكلية والتي وصلت قيمتها حوالي (5.382233) ديناراً أردنياً*، ونعتبر أغلب المباني والإنشاءات المقامة على أرض جامعة الأزهر ممنوحة من السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعمل إدارة الجامعة منذ سنوات على توثيق ملكيتها لهذه الأراضي (* جامعة الأزهر، 2002: ص12).

■ المصادر الخارجية:

تنوعت المصادر الخارجية بين العينية والنقدية، فعلى سبيل المثال تبرعت الحكومة اليابانية ببناء مبنى المختبرات العلمية وتجهيزه بالمعدات والأجهزة العلمية، وتم بناء مبنى المكتبة باسم (جواهر لانهر) بتمويل من الحكومة الهندية، وقد كتب على البلاطة الافتتاحية الموجودة على مدخل المبنى "مبنى مكتبة جواهر لانهر"، تم تمويل هذه المكتبة بمنحة مقدمة من الحكومة الهندية، وتم الافتتاح من قبل/ وزير الشؤون الخارجية الهندي، السيد جوسوانت سنج، إشراف المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، غزة (1421 هـ / 2000 م).

لقد بلغ إجمالي إيرادات جامعة الأزهر لعام (2001م) حوالي (5,002,504) دنانير أردنية، وفي عام (2002م) زادت ووصلت إلي حوالي (5,382,233) ديناراً أردنياً (جامعة الأزهر، 2002:

ص4). وقد تم عند حساب النسب المئوية لإيرادات جامعة الأزهر استبعاد الإيرادات السابقة، والتي وصلت قيمتها إلى حوالي (144,905) دينار أردني أي ما نسبته حوالي (2.69%) وبذلك تكون الإيرادات الكلية المتحصلة من الحكومة، ورسوم الطلبة، التبرعات والهبات، والإيرادات الذاتية، حوالي (5237328) دينار أردني.

■ المصادر الخاصة:

تعتمد جامعة الأزهر على مصادر تمويلية خاصة كرسوم الطلبة (الرسوم الدراسية، والرسوم الأخرى)، والتبرعات والهبات وفيما يلي تفصيل لذلك:
أ- رسوم الطلبة: وهي تشمل الرسوم الدراسية والرسوم الأخرى التي يدفعها الطالب.

1. رسوم دراسية:

لقد وصل إيراد جامعة الأزهر من رسوم الطلبة خلال عام (2002م) حوالي (3,664,361) ديناراً أردنياً أي ما يعادل حوالي (69.96%) من مجموع إيرادات الجامعة لهذا العام (جامعة الأزهر، 2002: ص4).

2. رسوم أخرى:

لجأت جامعة الأزهر إلى فرض رسوم مقابل خدمات تقدمها للطلبة تتعلق بالتسجيل، وشهادات القيد، ورسوم مراجعة وتحويل وتصديق، ذلك لزيادة مواردها، وقد وصلت إيرادات هذا النوع من الرسوم في عام (2002م) إلى حوالي (123,762) ديناراً أردنياً أي ما نسبته (2.4%) من إجمالي إيرادات الجامعة. والجدول التالي يوضح إيرادات كل من رسوم التسجيل، شهادات القيد، رسوم مراجعة وتحويل تصديق للعام (2002م) (جامعة الأزهر، 2002: ص4).

جدول رقم (1)

نسبة الإيرادات التي حققتها الرسوم الأخرى لجامعة الأزهر إلى مجموع الإيرادات الكلية
للعام 2002م

الرسوم الأخرى	المبلغ بالدينار	نسبته من مجموع إيرادات	نسبته من مجموع
---------------	-----------------	------------------------	----------------

الإيرادات الكلية	الرسوم الأخرى	الأردني	
1.26%	53.41%	66,102	رسوم تسجيل
1.28%	46.13%	67,095	رسوم شهادات قيد
0.01%	0.456	565	رسوم مراجعة وتحويل وتصديق
123,762 ديناراً أردنياً			المجموع الكلي
* الجدول من إعداد الباحثة			

ب- تبرعات وهبات و منح:

وصلت قيمة التبرعات والهبات في جامعة الأزهر إلى حوالي (1,236,540) ديناراً أردنياً، أي ما يعادل حوالي (14.71%) من إجمالي مجموع إيرادات الجامعة لعام (2001م)، وقد انخفضت قيمتها في عام (2002م) حيث وصلت إلى (367,677) ديناراً أردنياً أي ما نسبته (7.02%) من إجمالي مجموع إيرادات الجامعة للعام نفسه (جامعة الأزهر، 2002: ص4).

المصادر الذاتية: "الإيرادات المتفرقة":

وتشمل: إيرادات الأبحاث والنشاطات العلمية، وفوائد بنكية، ورسوم عطاءات، وإيرادات مشاريع أخرى، وإيرادات متنوعة، وإيرادات إيجار الكافيتيريا. وقد وصل مجموع الإيرادات المتفرقة لعام (2002م) حوالي (782,565) ديناراً أردنياً، أي ما يعادل حوالي (14.9%) من مجموع الإيرادات الكلية للعام نفسه (جامعة الأزهر، 2002: ص4)، والجدول رقم (2) يوضح نسبة إيراد كل من هذه الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة والإيرادات الذاتية:

جدول رقم (2)

نسب إيراد كل مورد ذاتي لجامعة الأزهر للعام 2002م إلى إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة

والإيرادات الذاتية

نوع المورد الذاتي	المبلغ	نسبته من إجمالي	نسبته من الإيرادات
-------------------	--------	-----------------	--------------------

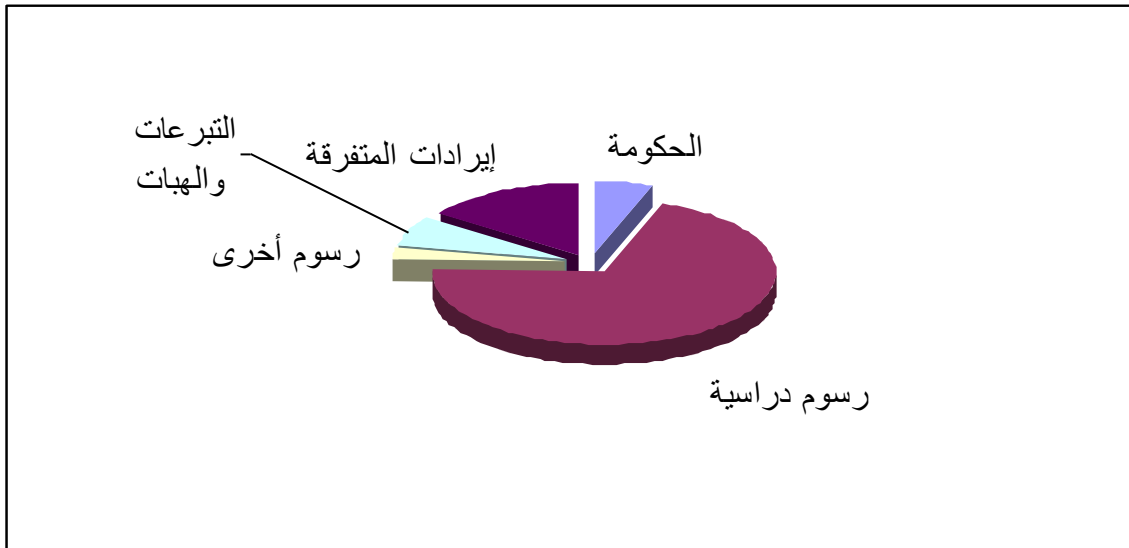
المتفرقة (الذاتية)	الإيرادات الكلية	بالدينار	للعام (2002)
%63.43	%9.48	496,437	إيرادات الأبحاث والنشاطات العلمية
%15.98	%2.39	125,030	فوائد بنكية
%0.84	%0.13	6,606	رسوم عطاءات
%9.46	%1.4	74,024	إيرادات مشاريع أخرى
%9.26	%1.38	72,478	إيرادات متنوعة
%1.02	% 0.15	7,990	إيرادات إيجار كافتيريا
		782,565	المجموع الكلي
* الجدول من إعداد الباحثة			

تلخيص كلي للإيرادات الكلية لجامعة الأزهر للعام 2002م:

إيرادات متفرقة	التبرعات والهبات	رسوم أخرى	رسوم دراسية	الحكومة
% 14.9	%7.02	%2.4	%69.96	%5.66

شكل (1)

تمثيل بياني للإيرادات الكلية لجامعة الأزهر للعام (2002م)



ووصل إجمالي نفقات جامعة الأزهر إلى حوالي (5,986,466) ديناراً أردنياً للعام (2002م) حسب إحصائية الميزانية التشغيلية للجامعة وكانت هذه النفقات موزعة كالتالي:

جدول رقم (3)

إجمالي نفقات جامعة الأزهر للعام (2002م) ونسبتها من إجمالي الإنفاق الكلي للعام نفسه

النسبة من إجمالي النفقات	المبلغ بالدينار	النفقات
76.68%	4,590,883	مجموع الرواتب والأجور وملحقاتها.
7.05%	422,568	مجموع النفقات الرأسمالية
10.47%	627,340	مخصص مكافأة نهاية خدمة وأجازات
5.77%	345,677	مجموع النفقات الإدارية والعمومية.

ووصل حجم العجز المالي الذي تعاني منه جامعة الأزهر في عام (2002م) إلى حوالي (604,235) ديناراً أردنياً (جامعة الأزهر، 2002: ص4).

2- جامعة الأقصى

أنشئت جامعة الأقصى في عام (1990م) بغزة، وذلك تحت اسم كلية التربية الحكومية، وجاءت "كتطوير لمعهد المعلمين الذي أنشئ عام (1955م)، ومنذ ذلك الحين أخذت الكلية تنامي شيئاً فشيئاً، حيث بدأت كلية التربية بأربعة تخصصات وهي اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، الكيمياء، والفيزياء، وفي عام (1997/1998م) أصبح بها (19) تخصصاً تم استحداثها بناءً على حاجة المجتمع" (وزارة التعليم العالي، 1998: ص29). وبعد انتفاضة الأقصى (2000م) وبقرار من الرئيس أبو عمار أصبحت كلية التربية تحمل اسم "جامعة الأقصى". وتعتمد جامعة الأقصى في تمويلها على عدة مصادر من أهمها:

المصادر الحكومية:

تعتبر جامعة الأقصى من الجامعات الفلسطينية الحكومية، لأنها تابعة للوزارة (وزارة التربية والتعليم العالي حالياً) (مجلس التعليم العالي سابقاً) مباشرة إدارياً ومالياً وقانونياً، وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على الحكومة في تمويلها حيث يقوم ديوان الموظفين بصرف مرتبات العاملين فيها على السواء (أكاديميين، إداريين، وعمال آخرين). وقد بلغ رواتب العاملين حوالي (840,000) ديناراً أردنياً لعام (2001/2002م) (جامعة الأقصى، 2002: ص2).

وقد بلغ إجمالي الإيرادات التطويرية لجامعة الأقصى للعام الدراسي (2001/2002م) حوالي (1,452,500) دينار أردني (جامعة الأقصى، 2002: ص3)، وكانت مصادر هذه الإيرادات ما يلي:

المصادر الخاصة

أ- رسوم الطلبة:

لقد بلغ إجمالي رسوم الطلبة للعام الدراسي (2001/2002م) (1,388,500) دينار أردني (جامعة الأقصى، 2002: ص32)، أي ما يقارب حوالي (95.59%) من إجمالي الإيرادات العامة.

ب- المصادر الذاتية (الموارد الأخرى)

لقد لجأت جامعة الأقصى إلى توفير بعض الموارد التمويلية، ذلك من خلال (رسوم المنقاصات، إيجار الكافتريا، طلبات الالتحاق، التعليم المستمر بما فيها الروضة، إيرادات المكتبة)، وقد وصلت هذه الإيرادات إلى حوالي (64,000) دينار أردني (جامعة الأقصى، 2002: ص3)، لا تتجاوز نسبتها حوالي (4.46%) من إجمالي الإيرادات. وجدول رقم (4) يوضح نسبة كل مورد من هذه الإيرادات، من إجمالي الإيرادات الذاتية.

جدول رقم (4)

نسبة إيراد كل مورد ذاتي لجامعة الأقصى للعام الدراسي (2002/2001)

إلي إجمالي الإيرادات الذاتية

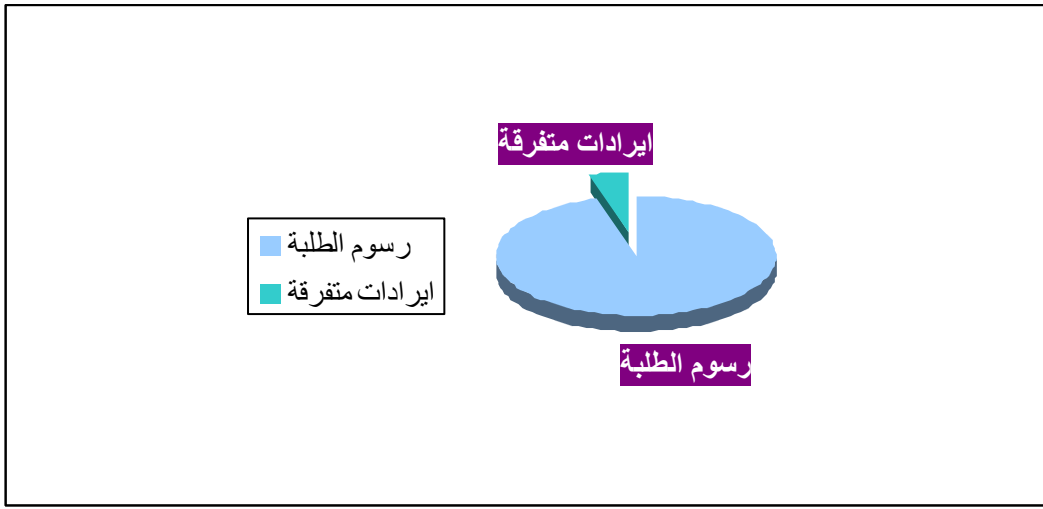
نوع المورد الذاتي	المبلغ بالدينار	نسبتها من إجمالي الإيرادات الذاتية
رسوم المنقاصات	1000	0.01%
إيجار الكافتريا	2000	3%
طلبات الالتحاق	20,000	31.25%
التعليم المستمر فيما فيه الروضة	40,000	62.5%
إيراد مكتبة	1000	1.5%
المجموع الكلي	64,000	

تلخيص كلي للإيرادات التطويرية للعام الدراسي (2002/2001) لجامعة الأقصى

رسوم الطلبة	إيرادات متفرقة
%95.59	%4.41

شكل (2)

تمثيل بياني للإيرادات الكلية لجامعة الأقصى لعام (2002م)



وصل حجم العجز المالي الذي تعاني منه جامعة الأقصى إلى حوالي (212,500) دينار أردني في العام (2002م) حسب إحصائية الميزانية التطويرية للجامعة.

3. الجامعة الإسلامية:

نشأت الجامعة الإسلامية بغزة سنة (1398هـ - 1978م) انبثاقاً عن معهد فلسطين الديني (الأزهر) الذي أنشئ عام (1954م). بدأت الجامعة الإسلامية بثلاث كليات هي: كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية (الجامعة الإسلامية، 1995: ص 1)، ونظراً لحاجة المجتمع الماسة إلى التخصصات المختلفة الأخرى، فقد أصبح في الجامعة في عام (1997/1998م) (8) كليات مختلفة لتخصصات مختلفة وهي: أصول الدين، الشريعة، الآداب، التربية، التجارة، العلوم، التمريض، والهندسة (الجامعة الإسلامية، 2004: ص 8)، كما يوجد في

الجامعة برنامج للدراسات العليا تمنح الجامعة من خلاله درجة الماجستير في التخصصات التالية: الشريعة الإسلامية، أصول الدين، أصول الحديث الشريف. التربية(المناهج وطرق التدريس، أصول التربية، وعلم النفس)، والرياضيات، والتجارة، والهندسة، واللغة العربية، والتاريخ. وتعتمد الجامعة الإسلامية في تمويلها على عدة مصادر تمويلية(مصادر خاصة، خارجية، ذاتية، ووقف).

المصادر الخاصة:

وهي تشمل(رسوم الطلبة، والرسوم الأخرى) وقد بلغ إيراد رسوم الطلبة للعام (2002) إلى حوالي (7,527,985) ديناراً أردنياً، أي ما نسبته (81.46%) من إجمالي الإيرادات الكلية، ووصلت إيرادات الرسوم الخاصة إلى حوالي (768,899) ديناراً أردنية، أي حوالي (8.32%) من إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة والتي وصلت إلى حوالي(9,240,862) ديناراً أردنياً (الجامعة الإسلامية، 2002: ص11).

المصادر الذاتية:

لقد لجأت الجامعة الإسلامية إلى توفير بعض الموارد التمويلية، ذلك من خلال(إيرادات مراكز ومرافق الجامعة، أرباح ودائع، فروقات عملة، متفرقات، رسوم مناقصات ومزايدات، ولوازم في المخازن آخر المدة)، وقد بلغ إجمالي إيرادات المصادر الذاتية إلي حوالي (658,502) ديناراً أردنياً (الجامعة الإسلامية، 2002:ص10)، أي حوالي (7.1%) من إجمالي الإيرادات الكلية للعام(2002م)، وقد كانت الإيرادات الذاتية موزعة كما في جدول رقم(5):

جدول رقم (5)

نسبة إيراد كل مورد من الموارد الذاتية للجامعة الإسلامية للعام (2002م) إلى إجمالي الإيرادات الكلية والإيرادات الذاتية

نوع المورد الذاتي	المبلغ بالدينار الأردني	نسبته من إجمالي الإيرادات الكلية	نسبته من إجمالي الإيرادات الذاتية
إيرادات مراكز ومرافق الجامعة	498,673	%5.3	%75.7
أرباح ودائع بنكية	27,254	%0.29	%4.13
فروقات عملة	16,308	%0.176	%2.47
متفرقات	34,382	%0.372	%5.22
رسوم مناقصات ومزايدات	7,866	%0.08	%1.19
لوازم في المخازن آخر المدة	74,015	%0.8	%11.2
المجموع الكلي	658,502 ديناراً أردنياً		
* الجدول من إعداد الباحثة			

المصادر الخارجية:

تتوعدت المصادر الخارجية بين العينية والنقدية، فقد تبرع أمراء من دول الخليج العربي ببناء مبانٍ على أرض الجامعة الإسلامية، فقد قام سمو الأمير تركي بن عبد العزيز بالتبرع لبناء مبنى الهندسة والتكنولوجيا، وتم افتتاح هذا المبنى في جمادى الآخرة (1422هـ) /سبتمبر (2001)، وفي عام (2002م) تم افتتاح مبنى المدينة المنورة، وقد كتب على أحد جدرانه "تم افتتاح هذا المبنى يوم الثلاثاء، من شعبان (1423هـ) الموافق (8 أكتوبر 2002م). وقد وصلت قيمة المنحة التي منحتها كل من (هيئة الإغاثة القطرية، وهيئة المشرفين) إلى حوالي (157,000) ديناراً أردنياً أي حوالي (1.7%) من إجمالي إيرادات الجامعة للعام (2002م) (الجامعة الإسلامية، 2002: ص11) موزعة كما في جدول رقم (6):

جدول رقم (6)

نسبة إيراد كل نوع من المنح المقدمة للجامعة الإسلامية عام (2002م) إلى إجمالي الإيرادات الكلية وإيرادات المنح الكلية

نوع المنحة	المبلغ بالدينار الأردني	نسبته من إجمالي الإيرادات الكلية	نسبته من إجمالي الإيرادات الخارجية
منحة هيئة الإغاثة القطرية	142,000	%1.3	%90.44
منحة هيئة المشرفين	15,000	%0.16	%9.55
المجموع الكلي	157,000		
* الجدول من إعداد الباحثة			

الوقف:

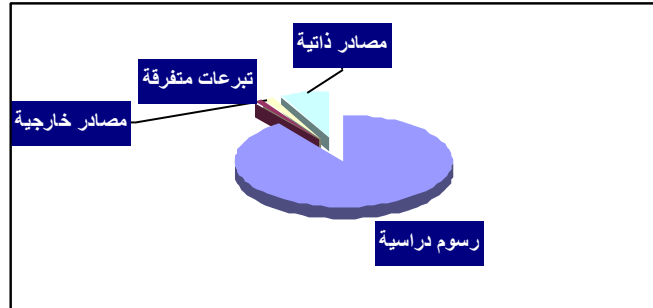
لقد أوقفت عدة مبانٍ بالجامعة الإسلامية من قبل المتبرعين الخليجيين ومن أهم المباني الموقوفة في الجامعة الإسلامية: مبنى (للحيدان) وقد كتب على بابه "مجموعة مباني وقف الشيخ محمد العبد الكريم للحيدان، مبنى رقم (1) القاعات الدراسية للطالبات، تم افتتاح المبنى بحمد الله في يوم السبت (6) جمادى الآخرة (1419هـ/ الموافق 26 سبتمبر 1998).

تلخيص كلي لإيرادات الجامعة الإسلامية للعام (2002م)

المصادر الذاتية	المصادر الخارجية	المصادر الخاصة		
		تبرعات متفرقة	رسوم أخرى	رسوم دراسية
%7.1	%1.7	%1.3	%8.3	%81.46

شكل (3)

تمثيل بياني للإيرادات الكلية للجامعة الإسلامية لعام (2002م)



ووصل إجمالي نفقات الجامعة الإسلامية حوالي (9,372,191) ديناراً أردنياً وكانت هذه النفقات موزعة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

نفقات الجامعة الإسلامية للعام (2002م) ونسبتها من إجمالي الإنفاق للعام نفسه

النسبة من إجمالي النفقات	المبلغ بالدينار	النفقات
70.17%	6,576,577.454	أولاً: مجموع الرواتب والعلاوات
9.3%	875,644.319	ثانياً: مساهمات ومخصصات.
2.67%	250,370.209	ثالثاً: للوزم والمهمات.
5.85%	548,381.338	رابعاً: منح رسوم طلابية وخدمات.
0.8%	80,787.174	خامساً: أخرى (لوزم في المخازن أول المدة)
88.89%	8,331,760.494	مجموع النفقات المتكررة
3.34%	313,639.755	مجموع النفقات العامة المشتركة
0.173%	16,273.785	مجموع نفقات البحوث العلمية والمؤتمرات.
7.58%	710,517.840	مجموع النفقات الرأسمالية الكلية

ووصل حجم العجز الذي تعاني منه الجامعة الإسلامية في عام (2002م) إلى حوالي (131,329) ديناراً أردنياً حسب إحصائية الميزانية التشغيلية للجامعة. ثانياً: أسباب الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية تم رصد التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الثاني من الاستبانة، و ترتيب المفردات ترتيباً تنازلياً حسب درجة المساهمة والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية لدرجة مساهمة بعض الأسباب في إيجاد الأزمة المالية حسب استجابة
أفراد عينة الدراسة

م	السبب	التكرارات مجموع	النسبي المتوسط	درجة المساهمة
1	غياب إستراتيجية وطنية واضحة للجامعات الفلسطينية، تخصص الموارد المالية	93	2.8	كبيرة
2	قلة موازنة التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم العالي.	89	2.7	كبيرة
3	الانتفاضة وانعكاساتها الاقتصادية والبطالة.	86	2.7	كبيرة
4	ضعف وغياب الدعم العربي.	86	2.7	كبيرة
5	عدم وجود استثمارات و عوائد ذاتية تخص الجامعة.	85	2.6	كبيرة
6	تراكم العجز المالي لسنوات متتالية .	84	2.5	كبيرة
7	ضعف الدعم المالي الشعبي للجامعات.	81	2.4	كبيرة
8	غياب خطط طويلة الأمد للجامعات الفلسطينية تتعلق بالبحث عن مصادر التمويل	80	2.4	كبيرة
9	عدم مساهمة القطاع الخاص (تجار، شركات، ومصانع).	79	2.3	كبيرة
10	زيادة عدد الطلبة المستحقين للمنح.	78	2.3	كبيرة
11	ارتفاع أسعار التضخم المالي.	78	2.3	كبيرة
12	الضغوط الدولية على المؤسسات الإسلامية الخيرية التي تجد صعوبة في إرسال الأموال للجامعات الفلسطينية.	77	2.3	كبيرة
13	تأخر الطلاب في دفع الرسوم الجامعية.	75	2.2	كبيرة
14	توقف دعم السوق الأوروبية المشتركة.	74	2.2	كبيرة
15	انخفاض رسوم الطلبة.	73	2.2	كبيرة
16	ضعف البرامج الإنتاجية لمراكز ووحدات الجامعة.	71	2.1	كبيرة
17	اعتماد الجامعات الفلسطينية على مصادر تمويلية غير ثابتة .	71	2.1	كبيرة
18	ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي.	70	2.1	كبيرة
19	رغبة الجامعات في التقدم العلمي و التكنولوجي.	65	1.9	متوسطة
20	غياب دراسات الجدوى الاقتصادية عند فتح البرامج أو التوسع فيها.	63	1.8	متوسطة
21	زيادة أعداد الطلبة.	60	1.8	متوسطة

متوسطة	1.7	58	انخفاض نسبة الطلاب إلى المدرسين في بعض كليات وأقسام الجامعة.	22
متوسطة	1.6	55	قلة وجود موازنات تقديرية دقيقة.	23
متوسطة	1.6	54	ضعف ترشيد الإنفاق المتعلق بالجامعة.	24
متوسطة	1.6	53	قلة القيام بدراسات جدوى لمشروعات الجامعة الداخلية.	25
متوسطة	1.6	53	الارتفاع في رواتب العاملين خاصة الأكاديميين.	26
متوسطة	1.5	50	قلة الرقابة الإدارية و المالية في الجامعة.	27
متوسطة	1.5	50	ضعف الإدارة الجامعية في الجانب المالي.	28

اتضح من خلال جدول رقم(13) ما يلي:

- أن هناك أسباب تساهم بدرجة كبيرة في إيجاد الأزمة المالية: كقلة موازنة التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم العالي، غياب إستراتيجية وطنية واضحة للجامعات الفلسطينية تخص الموارد المالية، تراكم العجز المالي لسنوات متتالية، عدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية تخص الجامعة، الانتفاضة وانعكاساتها الاقتصادية والبطالة، ضعف الدعم المالي الشعبي، عدم مساهمة القطاع الخاص، وضعف الدعم العربي.

- أن هناك أسباباً أخرى تساهم في إيجاد الأزمة المالية ولكن بدرجة متوسطة كما ترى أفراد عينة الدراسة: كانهخفاض نسبة عدد الطلاب إلى المدرسين في بعض كليات وأقسام الجامعة، توقف دعم السوق الأوروبية، الضغوط الدولية على المؤسسات الإسلامية الخيرية التي تجد صعوبة في إرسال الأموال للجامعات الفلسطينية، وارتفاع تكلفة التعليم العالي.

ثالثاً: السياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية

اتضح من خلال الوثائق التي تم الحصول عليها واستجابة أفراد عينة الدراسة أن سياسة تمويل التعليم الجامعي في قطاع غزة تعتمد على عدة أبعاد أهمها:

البعد الأول: البعد القانوني

وضعت وزارة التربية والتعليم العالي عدة قوانين للجامعات الفلسطينية منها ما يخص التمويل، ومن هذه القوانين قانون(11) لعام (1998م) ويتضمن ثلاث مواد (5، 14، 15) تخص التمويل وهذه المواد تنص على(وزارة التربية والتعليم العالي، 1998: ص6-10):
المادة (5) نصت على أن: على الوزارة توفير الأموال الإضافية اللازمة لاستكمال وتغطية النفقات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد أسس وآلية توزيعها.

والمادة (14) تنص على أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية تتبع الوزارة (وزارة التربية والتعليم العالي) مباشرة إدارياً، ومالياً، وقانونياً.

أما المادة (15) من هذا القانون فتتضمن على: أن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تتلقى جزءاً من الدعم المخصص للتعليم العالي وفقاً للأنظمة والمعايير المعتمدة من قبل الوزارة لهذا الغرض على أن تقدم هذه المؤسسات موازناتها وحساباتها الخاصة للوزارة.

البعد الثاني: البعد الاجتماعي

يقوم هذا البعد على أساس مراعاة الطبقات الاجتماعية ذوات الدخل المحدود، وكذلك الطلبة المتفوقين في امتحان الثانوية العامة، وفي دراستهم الجامعية.

وقد كشفت استجابة أعضاء مجالس التعليم الجامعي على أن:

- (66.6%) من أفراد عينة الدراسة أجمعت على أن الجامعات الفلسطينية تراعي البعد الاجتماعي ولكن وفق الإمكانيات وبشكل محدود.

- بينما (8.3%) من أفراد عينة الدراسة ترى أن الجامعات الفلسطينية تراعي البعد الاجتماعي وبشكل كبير.

- (25%) من أفراد عينة الدراسة تجمع على أن الجامعات الفلسطينية لا تراعي الجانب الاجتماعي.

وأظهرت الوثائق والبيانات التي تم الحصول عليها أن السياسة التمويلية للجامعات الفلسطينية تراعي البعد الاجتماعي، سواء على صعيد الوزارة، أو على صعيد الجامعات الفلسطينية.

فقد قامت وزارة التربية والتعليم العالي بإنشاء ما يسمى بصندوق الإقراض والتكافل الاجتماعي، وقد أنشئ في عام (2001م) وذلك بعد انتفاضة الأقصى، حيث تقوم الوزارة بإعطاء مبلغ لكل جامعة من الجامعات الفلسطينية، بهدف إقراض الطلبة المحتاجين على أن يسددوا المبلغ المقترض بعد التخرج والانخراط في سوق العمل وبدون فوائد.

وقد زاد عدد الطلبة المستفيدين من نظام القروض في السنوات الأخيرة والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

جدول رقم (9)

توزيع عدد المستفيدين من نظام القروض في كل من جامعات (الأزهر، الأقصى، والإسلامية) والمبالغ التي تم دفعها.

الجامعة الإسلامية		جامعة الأقصى		جامعة الأزهر		الفصل الدراسي
المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	
.	.	36539	276	.	130	ف2(2001/2000)
.	.	38672.5	281	.	460	ف1(2002/2001)
263816.32	2146	120387	1054	.	1240	ف2(2002/2001)
387654.95	1916	لم تحصل على مبالغ	.	.	1660	ف1(2003/2002)
385089.27	2327	351830	2437	.	1988	ف2(2003/2002)

* الجدول من إعداد الباحثة: المصدر مقابلة مع مدير شؤون الطلاب في كل من جامعات (الأزهر، الأقصى، والإسلامية)

أما على صعيد الجامعة فإن الجامعات الفلسطينية نفسها تراعى البعد الاجتماعي وفق إمكاناتها المادية، وذلك من خلال إعفاء الطلبة المتفوقين من الرسوم الدراسية. وتشير البيانات والإحصائيات إلى مدى الاختلاف بين الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة في هذا البعد حيث نجد أن الجامعة الإسلامية منذ اللحظة الأولى التي أنشئت فيها وهي تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي حيث تقدم الجامعة عدداً كبيراً من المنح التشجيعية والمساعدات لشرائح مختلفة من الطلبة، ومن أهم هذه الشرائح الطلبة المتفوقون في الدراسة الجامعية، والطلبة المتفوقون في الثانوية العامة إذا التحقوا بالجامعة، والطلبة المتفوقون إذا التحقوا بالكليات الشرعية، وحفظة القرآن الكريم، والأخوة الثلاثة فأكثر إذا اجتمعوا معاً في الدراسة الجامعية، والطلبة المعاقون، والأسرى المحررون" (الجامعة الإسلامية، 2004:ص10). وجدول رقم (10) يوضح عدد الطلبة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية والمبالغ المقدمة.

جدول رقم(10)

توزيع عدد الطلبة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية والمبالغ المقدمة لهم من: (قروض، منح داخلية، منح خارجية، هبات وأموال زكاة) في كل من عام (2002،2003)

ف2(2003/2002)		ف1(2003/2002)		ف2(2002/2001)		نوع المنحة
المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	المبلغ بالدينار الأردني	عدد المستفيدين	
10665.85	126	52514.595	570	136.85	22	قرض جامعي
298794.4	1735	357728.41	1989	273452.34	1582	منحة داخلية
807846.34	3407	232682.85	1227	137555.05	769	منحة خارجية
34440.4	547	66143.1	927	60381.28	932	هبة/أموال زكاة وصدقات
1151746.91		709068.685		471525.52		المجموع الكلي
* الجدول من إعداد الباحثة، المصدر عمادة شؤون الطلبة في الجامعة الإسلامية						

وجامعة الأقصى تراعي البعد الاجتماعي حيث إنها تعفي عدة فئات من طلبتها ذوي (حالات الشؤون الاجتماعية، أبناء الشهداء والأسرى، أوائل الأقسام، والثاني، وأوائل الثانوية العامة، تأهيل الأسرى و المحررين، إعفاء الأخوة، وبعض الحالات الخاصة، والحالات الاجتماعية) ووصل عدد الطلبة الذين شملهم الإعفاء من الرسوم في العام (2002/2001م) إلى حوالي أكثر من (420) طالباً وكان المبلغ حوالي (111500) دينار أردني مع العلم أن الإخوة يعفون من نصف الرسوم، وأيضاً الثاني على القسم، والباقي يعفى إعفاءً كاملاً (عمادة شؤون الطلبة بجامعة الأقصى). جامعة الأزهر أيضاً تراعي البعد الاجتماعي حيث وصلت قيمة المنح الدراسية المقدمة للطلبة في الجامعة في عام (2002م) إلى حوالي (45.296) ديناراً أردنياً (جامعة الأزهر، 2002: ص11).

البعد الثالث: البعد الاقتصادي.

كشفت استجابة أعضاء مجالس التعليم الجامعي أن:

- (76.19%) من أفراد عينة الدراسة أجمعت على أن الجامعات الفلسطينية لا تراعي البعد الاقتصادي في تمويلها.

- (14.7%) من أفراد عينة الدراسة ترى أن الجامعات الفلسطينية تراعي البعد الاقتصادي في تمويلها ولكن بشكل محدود.

(9.5%) من أفراد عينة الدراسة تعتقد أن على الجامعات الفلسطينية أن تراعي البعد الاقتصادي في تمويلها.

رابعاً: آثار الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية

المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القائمين علي التعليم الجامعي في قطاع غزة:

(أ) - تم رصد التكرارات وحساب النسب المئوية، والمتوسط النسبي لكل مفردة من مفردات المحور الأول من الاستبانة على حدة ، وتم ترتيب المفردات ترتيباً تنازلياً حسب درجة المشكلة من وجهة نظر المبحوثين كما هو موضح في الجدول رقم (11):

جدول رقم(11)

التكرارات والنسب المئوية لدرجة تأثير الأزمة المالية على بعض مجالات الجامعة حسب استجابة عينة الدراسة.

م	المشاكل	كبيرة		متوسطة		قليلة		مجموع التكرارات	المتوسط النسبي
		%	ت	%	ت	%	ت		
1-	البحث العلمي	81.8	26	6.06	2	12.12	5	87	2.6
2-	الأجهزة و الأدوات	66.6	22	6.06	2	27.3	9	79	2.4
3-	خدمة المجتمع	36.3	12	21.12	7	42.42	14	64	1.9
4-	الإدارية	33.3	11	18.18	6	48.48	16	63	1.8
5-	الأكاديمية	33.3	11	24.24	8	42.42	14	61	1.8

من خلال الجدول رقم (8) اتضح الآتي:

- أن الأزمة المالية أثرت بدرجة كبيرة على كل من البحث العلمي، والأجهزة والأدوات، وبدرجة متوسطة على كل من خدمة المجتمع، والمجال الأكاديمي والإداري.

(ب) - أما بالنسبة لماهية المشاكل المتعلقة بالمجالات (البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع، الإداري، الأكاديمي) الناجمة عن الأزمة المالية فقد كانت آراء أفراد العينة كما يلي:

1- المشاكل المتعلقة بالبحث العلمي:

لقد أوضحت عينة الدراسة أن هناك مشاكل متعلقة بالبحث العلمي ناجمة عن الأزمة المالية الجدول رقم (12) يوضح ذلك:

جدول رقم (12)

مشاكل البحث العلمي الناجمة عن الأزمة المالية كما أوضحها أفراد عينة الدراسة

م	مشاكل البحث العلمي الناجمة عن الأزمة المالية	التكرار	النسبة المئوية للاستجابة
1	قلة الأبحاث العلمية.	8	24.24%
2	قلة المراجع والمجلات والكتب والأجهزة العلمية الحديثة.	6	18.18%
3	عدم المشاركة في المؤتمرات ذات الكلفة العالية خاصة الدولية والإقليمية.	6	18.18%
4	التركيز على الأبحاث النظرية، وندرة الأبحاث التطبيقية.	5	15.15%
5	انعدام حافز البحث العلمي لدي الباحثين.	4	12.12%
6	عدم تقديم منح للبحث العلمي والباحثين.	1	3.03%
7	عدم تفعيل الأبحاث العلمية.	1	3.03%
8	ضعف أداء مؤسسات التعليم العالي.	1	3.03%

2- المشاكل المتعلقة بالأجهزة والمعدات:

لقد كشف أفراد عينة الدراسة عن وجود مشاكل متعلقة بالأجهزة والمعدات ناجمة عن الأزمة المالية، والجدول رقم (13) يوضح هذه المشاكل:

جدول رقم (13)

المشاكل المتعلقة بالأجهزة والمعدات الناجمة عن الأزمة المالية كما أوضحها أفراد عينة الدراسة.

م	مشاكل الأجهزة والمعدات الناجمة عن الأزمة المالية	التكرارات	النسبة المئوية
-1	نقص في الأجهزة العلمية المتطورة والحديثة (المواكبة لمستجدات التكنولوجيا)	24	72.7%
-2	نقص في المباني والقاعات	3	9.1%
-3	الاعتماد على التعليم النظري في الكليات العلمية.	2	6.1%
-4	عدم التواصل بين الطالب والتكنولوجيا الحديثة وكذلك أحياناً المدرس.	2	6.1%
-5	عدم القدرة على صيانة بعض الأجهزة الحديثة	2	6.1%

3- المشاكل المتعلقة بخدمة المجتمع:

لقد كشف أفراد عينة الدراسة عن وجود مشاكل متعلقة بخدمة المجتمع ناجمة عن الأزمة المالية، والجدول رقم (14) يوضح هذه المشاكل:

جدول رقم (14)

المشاكل المتعلقة بمجال خدمة المجتمع الناجمة عن الأزمة المالية
كما أوضحها أفراد عينة الدراسة

م	مشاكل خدمة المجتمع الناجمة عن الأزمة المالية	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة وضعف البرامج والأنشطة المقدمة لخدمة المجتمع.	14	42.42%
2	عدم القدرة على التوسع وطرح برامج جديدة لخدمة المجتمع.	7	21.2%
3	ارتفاع تكاليف المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مؤسسات التعليم الجامعي (الخدمات المقدمة للمجتمع خدمات ربحية).	4	12.12%
4	غياب التدريب والتنمية المجتمعية	2	6.1%
5	الحد من انتشار الجامعة المهنية والصناعية.	2	6.1%
6	ضعف العلاقة بين المؤسسات المنتجة (مؤسسات المجتمع) والجامعة (البحث العلمي).	2	6.1%
7	عدم القدرة على خدمة القطاع الفقير من أبناء المجتمع.	2	6.1%

4-المشاكل الإدارية:

لقد أظهرت عينة الدراسة أن هناك مشاكل إدارية تعاني منها الجامعات الفلسطينية ناجمة عن الأزمة المالية والجدول رقم (15) يوضح ذلك:

جدول رقم (15)

المشاكل الإدارية الناجمة عن الأزمة المالية كما أوضحها أفراد عينة الدراسة

م	المشاكل الإدارية الناجمة عن الأزمة المالية	التكرار	النسبة المئوية
1	قلة الكادر الإداري المتخصص ذي الكفاءات العالية	12	36.4%
2	عدم القدرة على تطوير الكادر الإداري والهيكلية الإدارية	8	24.2%
3	النقص في المكاتب الإدارية..	5	15.1%
4	عدم انتظام الأجنحة التعليمية	4	12.1%
5	الروتين والتعقيدات الإدارية.	2	6.1%
6	الضغط النفسي والخوف من عدم الأمان المالي	2	6.1%

5- المشاكل الأكاديمية:

لقد كشفت عينة الدراسة أن هناك مشاكل أكاديمية تعاني منها الجامعات الفلسطينية ناجمة عن الأزمة المالية والجدول رقم(16) يوضح ذلك:

جدول رقم(16)

المشاكل الأكاديمية الناجمة عن الأزمة المالية كما أوضحتها أفراد عينة الدراسة

م	المشاكل الأكاديمية الناجمة عن الأزمة المالية	التكرار	النسبة المئوية
1	عدم القدرة على استخدام كفاءات أكاديمية متميزة برواتب مغرية.	11	33.33
2	عدم توفير الإمكانيات العلمية والأدوات الأكاديمية المساعدة للعملية الأكاديمية للطلبة والأكاديميين.	8	24.24%
3	ازدياد عدد الطلاب في الشعب،سبب نقصاً في عملية التحصيل و قلة الجودة في العملية التعليمية.	7	21.12%
4	عدم القدرة على افتتاح أقسام وبرامج أكاديمية ذات تخصصات جديدة.	4	12.12
5	اضطرابات الأكاديميين وعدم الشعور بالأمان الوظيفي	1	3.03%
6	التشويش على انتظام وتسجيل المواد الدراسية(عدم الانتظام)	1	3.03%
7	عدم القدرة على التطوير الأكاديمي.	1	3.03%

خامساً: الحلول والمقترحات للحد من الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية:

تم رصد التكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع من الاستبانة، وتم ترتيب فقرات ترتيباً تنازلياً حسب درجة المساهمة والجدول رقم (17) يوضح ذلك:

جدول رقم (17)

التكرارات والنسب المئوية لدرجة مساهمة بعض الموارد التمويلية في الحد من الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية حسب استجابة أفراد عينة الدراسة

م	المورد	مجموع التكرارات	المتوسط النسبي	درجة المساهمة
أولاً: الموارد المتعلقة بالحكومة				
1	تخصيص نسبة من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم العالي الفلسطيني.	94	2.8	كبيرة
2	تقوم الحكومة (السلطة الوطنية الفلسطينية) بتغطية العجز المالي للجامعات.	87	2.6	كبيرة
3	إعفاء الشركات المتبرعة للجامعات من الضرائب.	84	2.5	كبيرة
4	تخصيص نسبة من ضريبة الدخل و القيمة المضافة للتعليم.	83	2.5	كبيرة
5	تخصيص نسبة من الرسوم الجمركية للتعليم العالي الفلسطيني.	83	2.5	كبيرة
6	تسويق مشاريع تخص الجامعات في الخارج لتأمين دعم لها.	79	2.4	كبيرة
7	تخصيص طابع خاص لصالح التعليم الجامعي يوضع على كل ورقة رسمية.	76	2.3	كبيرة
8	تزويد الجامعات بالكهرباء و المياه مجاناً.	73	2.2	كبيرة
9	وضع خطط و برامج تهدف بصورة مباشرة لدعم الجامعات (توفير مختبرات حكومية لتدريب الطلاب).	73	2.2	كبيرة
10	تخصيص نسبة من إيرادات البلديات للجامعات.	70	2.1	كبيرة
11	تشجيع التعاون الدولي بين الجامعات عن طريق التوأمة و تبادل الخبرات و المنافع.	69	2.0	كبيرة
12	تلجأ الحكومة (السلطة الوطنية الفلسطينية) إلى الاقتراض (الخارجي أو الداخلي) لتمويل الجامعات.	58	1.7	متوسطة
ثانياً: الموارد المتعلقة بالجامعة				
13	إدراج مشاريع الجامعات ضمن أولويات المشاريع المقدمة للممولين والمانحين.	87	2.6	كبيرة
14	تشجيع الوقف لصالح التعليم.	77	2.3	كبيرة
15	تشجيع مساهمة الأثرياء الفلسطينيين.	77	2.3	كبيرة
16	توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد.	71	2.1	كبيرة
17	التواصل مع بعض الشركات و المؤسسات لتقديم الخبرات البشرية وتسويق بعض المنجزات التقنية والعلمية لصالح تلك الشركات مقابل منافع مادية	69	2.1	كبيرة
18	ترشيد الإنفاق	67	2	كبيرة

كبيرة	2	67	زيادة رسوم الطلبة.	19
كبيرة	2	67	تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي.	20
متوسطة	1.9	66	التوسع في التعليم المستمر والتدريب.	21
متوسطة	1.8	61	استثمار مرافق الجامعة وممتلكاتها.	22
متوسطة	1.7	59	فتح مدارس خاصة ذات مردود مالي.	23
متوسطة	1.7	58	التوسع في الدراسات العليا على مستوى الماجستير و الدكتوراة.	24
متوسطة	1.4	47	فتح الدراسات المسائية لقاء أجور دراسية يدفعها الطلبة.	25
ثالثاً: الموارد المتعلقة بالمجتمع				
كبيرة	2.1	72	مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعات.	26
كبيرة	2.1	69	زيادة الدعم الشعبي للجامعات بأشكاله المختلفة.	27
متوسطة	1.8	63	إنشاء مؤسسات لرعاية الطالب ومساعدته مالياً وكفالتة.	28
متوسطة	1.8	60	تفعيل نظام الكفالات الداخلية للطلبة من قبل التجار والموسرين في الداخل.	29

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

- يرى أفراد عينة الدراسة أن تخصيص نسبة من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم العالي الفلسطيني، وقيام الحكومة بتغطية العجز المالي للجامعات، وإعفاء الشركات المتبرعة للجامعات من الضرائب، وتخصيص نسبة من ضريبة الدخل والقيمة المضافة للتعليم من أكثر الموارد الحكومية التي تساهم بدرجة كبيرة في الحد من الأزمة المالية، أما لجوء الحكومة للاقتراض لصالح التعليم العالي فإنه يساهم في الحد من الأزمة المالية للجامعات بدرجة متوسطة.
- يرى أفراد عينة الدراسة أن إدراج مشاريع الجامعات ضمن أولويات المشاريع المقدمة للممولين والمانحين، و تشجيع الوقف لصالح التعليم، و تشجيع مساهمة الأثرياء الفلسطينيين، وتوجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد، من الموارد المتعلقة بالجامعة، والتي تساهم في الحد من الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية بدرجة كبيرة . أما زيادة رسوم الطلبة، واستثمار مرافق الجامعة وممتلكاتها فهي من الموارد المتعلقة بالجامعة والتي تساهم في الحد من الأزمة المالية بدرجة متوسطة.

- يرى أفراد عينة الدراسة أن من أكثر الموارد المتعلقة بالمجتمع مساهمة بدرجة كبيرة في الحد من الأزمة المالية للجامعات هي مساهمة القطاع الخاص في دعم الجامعات.

سادساً: أهم نتائج الدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بصورة كبيرة في تمويلها على رسوم الطلبة حيث وصلت نسبة رسوم الطلبة في الجامعة الإسلامية حوالي (89.7%) من إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة، في حين كانت نسبة رسوم الطلبة في جامعة الأزهر حوالي (72.3%) من مجموع الإيرادات الكلية للجامعة.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية لا تعتمد بشكل أساسي على التمويل الحكومي، ويرجع السبب في تدني وانخفاض التمويل الحكومي للجامعات الفلسطينية إلى:
 - قلة المخصصات التي تخصصها وزارة المالية الفلسطينية للتعليم العالي..
 - الظروف الاقتصادية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية والضغوطات العالمية عليها.
3. كشفت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بشكل قليل جداً على التبرعات والهبات الداخلية، حتى تكاد أن تكون معدومة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:
 - الوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وانتشار البطالة.
 - إحساس الأهالي وأفراد المجتمع بأنهم يساهمون في تمويل التعليم وذلك من خلال دفع أبنائهم للرسوم الدراسية مقابل تلقيهم العلم.
4. أثبتت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بشكل قليل على الإيرادات المتفرقة (التمويل الذاتي)، حيث وصلت نسبة الإيرادات الذاتية لجامعة الأقصى حوالي (4.41%) من إجمالي الإيرادات التطويرية الكلية، وللجامعة الإسلامية إلى حوالي (7.1%) من إجمالي الإيرادات الكلية، في حين وصلت نسبة الإيرادات الذاتية لجامعة الأزهر إلى حوالي (14.9%) من إجمالي الإيرادات الكلية وهذه النسبة كبيرة نوعاً ما، وفيها إشارة واضحة إلى انه يمكن للجامعات الفلسطينية استغلال مرافقها والاعتماد على التمويل الذاتي ضمن إطار الجامعة المنتجة وبالتالي الاتجاه نحو المجتمع والعمل على حل مشاكله وتقديم حلول له واستشارات مقابل مردود مالي بسيط، وهذا بالطبع يعود بفوائد كبيرة على المجتمع والجامعة.
5. لقد أظهرت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد وبشكل متوسط على التبرعات الخارجية.
6. كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعاني من مشاكل في مجالات متعددة (الإداري، الأكاديمي، البحث العلمي، خدمة المجتمع، والأجهزة والمعدات، كان من أكثر المجالات تأثراً بالأزمة المالية كما أظهرته عينة الدراسة والوثائق المتعلقة بميزانية الجامعات مجال البحث

- العلمي، حيث وصلت نسبة الإنفاق عليه في الجامعة الإسلامية إلى حوالي (0.17%) من إجمالي النفقات الكلية للجامعة للعام (2002م)، وهذه النسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بالنفقات الأخرى للجامعة، وتعتبر متدنية جداً مقارنة بحجم الإنفاق على البحث العلمي في الدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وألمانيا)، والتي تجاوز فيها الإنفاق على البحث العلمي الملايين إلى المليارات من وحدات النقد الوطنية، وسبب تأثر البحث العلمي تأثراً كبيراً بالأزمة المالية هو متطلبات البحث العلمي التي تحتاج إلى أموال ضخمة.
7. أظهرت عينة الدراسة أن من أكثر الأسباب التي ساهمت في إيجاد الأزمة المالية:
- قلة موازنة التعليم العالي، وهذه النتيجة تتفق مع ما ذكر سابقاً من أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بشكل قليل على مخصصات وزارة التربية والتعليم.
 - غياب إستراتيجية وطنية واضحة للجامعات الفلسطينية، تخص الموارد المالية، حيث لا يوجد بعد قانوني واضح تتبعه الجامعات الفلسطينية.
 - زيادة عدد الطلبة المستحقين للمنح يعتبر سبباً من أسباب الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية.
 - تراكم العجز المالي لسنوات متتالية، وقد أظهرت البيانات المتعلقة بميزانية الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (الأزهر، الأقصى، والإسلامية) أن هذه الجامعات تعاني من عجز مالي وصلت قيمته في جامعة الأزهر في العام (2002) إلى حوالي (604,235) ديناراً أردنياً، وفي جامعة الأقصى إلى حوالي (212,500) دينار أردني، وفي الجامعة الإسلامية كانت قيمته (131,329) ديناراً أردنياً، هذا بالطبع أوجد اختلالاً في الهيكلية الإدارية المالية للجامعات الفلسطينية.
 - عدم وجود استثمارات وعوائد مالية ذاتية تخص الجامعة، وهذا يؤكد ما أشارت إليه أفراد عينة الدراسة بأن السياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية لا تراعي البعد الاقتصادي.
 - ومن ضمن الأسباب التي تساهم بإيجاد الأزمة المالية ولكن بشكل متوسط زيادة عدد الطلبة، وزيادة أعداد الطلبة سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته:

■ فالجانب الايجابي منه هو:

- إتاحة الفرصة للجميع في التعليم الجامعي دون استثناء، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، وهذا يتفق مع ما نادى به الإسلام من ضرورة التزود بالعلم لقوله تعالى: "وقل ربي زدني علماً" (طه:114)، وهناك كثير من الآيات التي بينت فضل العلم ومكانة العالم والمعلم.

- زيادة حجم الرسوم الدراسية.

- تقليل سفر الطلبة للخارج للدراسة.

■ أما الجانب السلبي من زيادة أعداد الطلبة في الجامعات الفلسطينية هو:

- أي زيادة يجب أن يقابلها زيادة في الأدوات والأجهزة والمعدات المتطورة والطاقت الأكاديمي، وهذا بالطبع يحتاج إلى أموال

- وأن أعداد الطلبة يجب أن تتناسب مع متطلبات سوق العمل الفلسطينية حتى لا تنفشي في أوساط المجتمع الفلسطيني ظاهرة البطالة والتي بدأت في الانتشار بصورة كبيرة وما زالت تنتامي في ظل غياب القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينية للخريجين.

8. أظهرت الدراسة أن سياسة تمويل الجامعات الفلسطينية:

• تراعي وبشكل كبير البعد الاجتماعي، ذلك من خلال المنح الدراسية للأوائل والمتفوقين والقروض وتتفاوت نسبة المراعاة من جامعة لأخرى حسب إمكانيات الجامعة، وزادت هذه المراعاة بعد انتفاضة الأقصى، وزاد الإقبال من قبل الطلبة علي القروض بعد عام(2001م)، وقد وصل عدد الطلبة المستفيدين من نظام القروض في العام الدراسي (2002-2003م) إلى (1988) طالباً في جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية إلي (2327) طالباً .

• تراعي البعد الاقتصادي بشكل ضئيل جداً هذا ما أوضحته البيانات المتعلقة بميزانية الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تعمل بعض الجامعات على استغلال مرافقها الجامعية، وتسويق بعض الأبحاث العلمية، ولكن ما زال هذا البعد في تنامٍ وببطء.

9. أظهرت الدراسة أن أغلب نفقات جامعتي(الأزهر، والإسلامية) يصب علي الإنفاق الجاري، خصوصاً رواتب العاملين حيث وصلت نسبة الرواتب في الجامعة الإسلامية إلي حوالي(76.7%).

10. أظهرت الدراسة أنه يجب البحث عن موارد تمويلية إضافية، وتعزيز بعض الموارد الموجودة فمن أكثر الموارد التي تراها عينة الدراسة تساهم في الحد من الأزمة المالية، هي الموارد الحكومية خصوصاً، تخصيص نسبة من ميزانية السلطة الوطنية للتعليم العالي، وتخصيص نسبة من ضريبة الدخل والقيمة المضافة للتعليم، وإعفاء الشركات المتبرعة للجامعات من

الضريبة، وقد أثبتت التجارب العالمية نجاح هذا الأسلوب من أساليب تمويل الجامعات خصوصاً، التجربة الأمريكية والأردنية، وقد حققت الموارد الحكومية التي يجب أن يعتمد عليها في التمويل الجامعي الفلسطيني أكبر نسبة موافقة من أفراد عينة الدراسة، ذلك لأنها موارد ثابتة ودورية. في حين فالموارد التي يجب أن يساهم فيها المجتمع في تمويل التعليم قد حققت أقل نسبة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة، ذلك لأنهم على وعي تام بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني حيث البطالة والفقر.

التوصيات:

1. من خلال تحليل كل من نتائج الدراسة النظرية والميدانية. أمكن التوصل إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من الأزمة التمويلية للجامعات الفلسطينية:
1. ضرورة تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.
2. ضرورة وضع إستراتيجية تمويلية واضحة الأبعاد من قبل الوزارة، تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي والديني، وإشراك جميع الأطراف المعنية فيه(المجتمع بكافة أفراد ومؤسساته، والجامعة، والحكومة) .
3. مراجعة الحكومة لسياستها الضريبية، بحيث تعمل على إعفاء أصحاب التبرعات الخاصة للجامعات من الضريبة.
4. تشجيع البنوك الوطنية والخاصة على إدخال نظام القروض (قروض الطلاب)، بحيث يتم إقراض الطالب المال لمواصلة تعليمه الجامعي دون عوائد مالية، على أن يسدد الطالب القرض بعد تخرجه، وانخرطه في سوق العمل.
5. العمل على إنشاء صندوق خاص في وزارة التربية والتعليم العالي، لدعم مراكز البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
6. زيادة المبالغ المخصصة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي لقروض الطلبة وتوزيعها وفق معايير واضحة وموضوعية ومحددة، تضمن حق التعليم للجميع.
7. ضرورة إتباع الأسلوب الإنتاجي(مبدأ الجامعة المنتجة)، وتحويل بعض الوحدات الأكاديمية للجامعة إلى وحدات إنتاجية وبحثية لحل بعض القضايا الزراعية، والصناعية، والخدماتية، وإنشاء مكاتب استشارات علمية لتقديم البحوث والاستشارات العلمية والتطبيقية، التي تطلبها الوزارة والمؤسسات مقابل عائد مالي.
8. ضرورة إعادة النظر في الهيكلية الإدارية المالية للجامعات الفلسطينية.

9. ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع وذلك بتخصيص نسب أكبر من ميزانية الجامعة للبحث العلمي، والعمل على الاستفادة من الأبحاث وتسويقها، وعمل مراكز بحثية في كل جامعة تسهم في خدمة المجتمع.
10. ضرورة إتباع طرق حديثة في تحقيق خدمة التسويق لنتائج الأبحاث والمبتكرات والأبحاث العلمية، من خلال التخطيط السليم ومعرفة احتياجات الأسواق العالمية لمثل هذه المبتكرات والأبحاث.
11. تفعيل دور الجامعات في المجتمع ، من خلال التوسع في التعليم المستمر، وخدمة المجتمع.

المراجع:

- 1- إبراهيم، علي وآخرون (1991). تمويل التعليم العالي في مصر، قراءات حول التعليم العالي، ع3، اليونسكو، ص ص 40-49.

- 2- الأغا، إحسان، ومحمود الأستاذ(2000). مقدمة في تصميم البحث التربوي، ط2، غزة: الرنتيسي.
- 3- أنيس، إبراهيم وآخرون (1977). المعجم الوسيط، ط2، مصر: دار المعارف.
- 4- بدر ، ماجد (1999). "أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع و الحلول"، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، ع 36 ، يوليو ، ص ص 203-245، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- 5- بوظانة، عبد الله (1987). هجرة الأدمغة العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع22، ص ص 19-52، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
- 6- التركي، أحمد وآخرون (1962). التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية، سرس الليان.
- 7- جامعة الأزهر (2004). دليل الطالب، عمادة القبول والتسجيل غزة.
- 8- جامعة الأزهر (2002). البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002.
- 9- جامعة الأقصى (2002). الميزانية التقديرية المقترحة للعام الجامعي 2002/2001م.
- 10- الجامعة الإسلامية (1995). دليل الجامعة الإسلامية بغزة.
- 11- الجامعة الإسلامية (2002). البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002.
- 12- الجامعة الإسلامية (2004). دليل الجامعة الإسلامية بغزة.
- 13- جريو، داخل (2000). التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 416-435.
- 14- الحبيب، مصدق (1981). التعليم والتنمية الاقتصادية، الجمهورية العراقية: دار الرشيد للنشر.
- 15- الحجازي، عبيد (2001). مصادر التمويل، مصر: دار المعارف.
- 16- حجي، أحمد (1998). الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 17- حجي، أحمد (2002). اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 18- حسانين، محمد (1989). دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالي، طنطا.
- 19- حماد، خليل وسعيد البشير (2000). تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية "دراسة حالة الأردن"، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 592-630.
- 20- حميد، محمد (2000). التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، القاهرة: دار النهضة العربية.
- 21- الخشاب، عبد الإله، ومجداب العناد (1996). "الجامعة المنتجة-الفلسفة و الوسائل"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع31، ص ص 7-23، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- 22- الدليمي، نصيف (2000). تجربة العراق في التعليم العالي و البحث العلمي: التمويل الذاتي، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 123-135.

- 23- رحمة، أنطوان (2000). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 29-55.
- 24- زاهر، أحمد و سمير بركات(1998). تطوير إدارة وتمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي السنوي الخامس لمركز تطوير التعليم، تقويم الأداء الجامعي، جامعة عين شمس، 8-10 ديسمبر، ص ص 35-60.
- 25- سلمان، محمد (2000). نموذج مقترح لتمويل مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم درمان ،السودان.
- 26- السنبل، عبد العزيز(2002). التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 27- السيدية، محمد ومحمود باطويح (2000). تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 29-55.
- 28- شعث، منى (1997). واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين علي الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم وأجهزة الدولة. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.
- 29- صائغ، عبد الرحمن (2000). تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة ، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 631-659.
- 30- عبد الله ، شوقي (1980). التمويل و الإدارة المالية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- 31- عبد الدايم، عبد الله (1977). التخطيط التربوي، بيروت: دار العلم للملايين.
- 32- غانم، محمد (2000). الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص ص 252-301.
- 33- غنيمه، محمد (2002). تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- 34- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)(2001). تمويل التعليم العالي الفلسطيني. <http://tamkeen.Org/CSos/MAS/Arabic/tamkeen-projects.htm1>
- 35- مرسي، محمد (1998). تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة: عالم الكتب.
- 36- مقابلة مع مدير شؤون الطلبة بجامعة الأزهر بتاريخ 2004/2/22.

- 37- مقابلة مع مدير شؤون الطلبة بجامعة الأقصى بتاريخ 2004/2/28.
- 38- مقابلة مع مدير شؤون الطلبة بالجامعة الإسلامية بتاريخ 2004/3/15.
- 39- أبو النصر، ممدوح وآخرون (2002). تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية، ع111، ص ص 171-223، جامعة الأزهر.
- 40- نوفل، محمد(1995). مأزق سياسة التعليم العالي في ظل توجهات التنمية، مستقبل التربية العربية، ع، ص ص 23-38، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 41- الهلالي، الهلالي(2003). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي، جامعة عين شمس، 27-28 ديسمبر، ص ص 20-65.
- 42- هندي، عادل(1986). "دور التمويل في تطوير و تنمية القطاع الزراعي بالجمهورية العربية اليمنية"،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع48، ص ص 187-216، الشويخ: جامعة الكويت.
- 43- هندي، منير (1998). الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الإسكندرية: العارف.
- 44- الخشاب، عبد الإله و مجداب العناد (2001). التمويل الذاتي للتعليم العالي، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 45- وزارة التعليم العالي(1998). إنجازات مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة، الإدارة العامة للتعليم العالي بغزة.
- 46- وزارة التربية والتعليم العالي(1998). قانون التعليم العالي في فلسطين.
- 47- أبو الوفا، جمال، وآخرون(2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، مصر: دار المعرفة الجامعية.